المطير مترئسا جانبا من الجلسة

جانب من كلمة الشيخ أحمد الفهد

حسن جوهر يطالب باستمرار التحقيق في ملف عقد

المجلس يكلف لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بالتحقيق

والدمخي أيضا يرد على الغانم

مداخلة حسن جوهر

الغانم : الدستور كفل الحرية الشخصية ولا يجوز القبض على أي إنسان إلا وفق القانون

ما تفضل فيه وزير الدفاع يؤكد عدم علاقة للمواطن بالموضوع؟ فهو سائق لوزير الدفاع السابق

هل يعقل أن لجنة تحقيق تأخذ تعليماتها من وزير الدفاع؟ اشلون وهو متهم في القضية

حمدان العازمي:ما حدث مع تركي العنزي أمر خطير ولا يمكن السكوت عنه

حمد المطر : يجب على المؤسسات العسكرية احترام المواطنة وحقوق الإنسان

هايف : مرزوق الغانم يقول لا أقبل بلجنة تأخذ أوامرها من وزير الدفاع .. عليه أن يثبت كلامه

الدمخي: الفساد اللي في البلد 10 سنين الغانم يتحمله.. ما غطى على الفاسدين إلا أنت

بضغط المجتمع وترجمت عبر تعاون برلماني غير مسبوق، وهي قوانين أتت نتاجا مجتمعيا.

وأضاف: «فكرة المقترح إذا انحبست 3 سنوات، يكون رد الاعتبار 3 سنوات، إذ لايمكن ان يكون ردالاعتبار أضعاف مدة البقاء في السجن، كما أن فكرة القانون هي تحقيق العدالة للمجتمع الذين منهم سياسيين وشباب وبنات».

بدوره، قال عبدالكريم الكندري: «نناقش اليوم اقتراحا في شأن تعديل قانون رد الاعتبار، وقبل أن يكون هذا التعديل التزاما سياسيا أدبيا للنواب، فهذا القانون فكرته تشريعية وقانونية بحتة، وقدمته قبل العفو الأميري الأول في يناير 2021، ولم تكن مفصلة على السياسيين كما يصور البعض».

وأضاف: «التوجه التشريعي أن من يخرج من السجن يجب أن يعاد إلى المجتمع، كونه قضى عقوبته وأصبح صالحا للاندماج في المجتمع. وأكرر القانون غير مفصل على السياسيين، وهذه رسالة لمن يحاول أن يضلل الموضوع، هذا القانون سيخدم جميع المواطنين الذين وجدوا أنفسهم في جريمة معينة ويحاولون أن يندمجوا في المجتمع مرة أخرى».

وتابع «السلوك الإجرامي اختلف، لأن هناك جرائم حديثة منها جرائم الرأي العام، فهناك من يسجن بسبب تغريدة، رغم أن مرتكبها لم يسلك سلوكا إجراميا. والقانون يخدم مجموعة كبيرة من المواطنين وفئة بسيطة من السياسيين، وعقدت له 5 اجتماعات بحضور الجهات المعنية من الحكومة، والتقرير أمامكم ولم يكن هناك اعتراض واضح صريح أثناء مناقشة التقرير».

وقال: «شخصيا أتمنى أن لا يتم تقديم أي تعديل غير فني يعرقل هذا القانون، لا نحجر على أحد وأتمنى أن لا يتم عرقلته»، مضيفا: «لن نجامل أحدا في هذا القانون، ومن يرفضه يقول صراحة أني أرفضه، جميعنا ملتزمون بهذا القانون خلال حملاتنا الانتخابية ونرحب بأي مقترحات فنية في هذا الشأن».

وقال مبارك الحجرف: قانون رد الاعتبار لإرجاع الحق ووضع الأمور في نصابها.. ومن الناحية الفنية فإن اللجنة التشريعية قد أجادت ووضعت التصورات الفعلية

بدوره، أشار متعب الرثعان إلى ان «نواب سابقين دفعوا ثمن دفاعهم عن الدستور وهم رموز وطنية والكل يعرفهم.. وعلينا مكافأتهم والقانون واجب وطني لكل شخص تعرض للظلم في الحقبة السابقة».

وأشار عادل الدمخي إلى ان قانون رد الاعتبار يصحح المسار، داعيا الجميع للموافقة عليه وهو إصلاح اجتماعي قبل أن يكون إصلاحا سياسيا.

بدوره، قال حمدان العازمي: الحكومة تعهدت سابقا بالموافقة على هذا القانون وتم احترام رأيهم وتأجيل التصويت «واليوم نسمع ان الحكومة ما توافق.. عجيب أمر الحكومة».

من جانبه، قال حسن جوهر: لنعطي مثالا أن لدينا 400 مواطن يعني 400 أسرة كويتية كانت عليهم أحكام لا تتجاوز سنتين وبعد أن يقضي المواطنون فترة العقوبة يقعدون 10 سنوات في سجن أكبر محرومون من الحقوق المدنية.. أليس هذا مشروع العودة للسجن مرة أخرى؟

وأشار بدر سيار إلى أن «تعديل قانون رد الاعتبار من القوانين المهمة لإنهاء التعسف غير المنطقي ومن الإصلاحات السياسية المطلوبة.. مسلم البراك وفيصل المسلم وجمعان الحربش لا يستحقون العزل السياسي بل يستحقون التكريم».

من جانبه، قال أسامة الشاهين: بعيدا عن التهويل والتشويش ففي اللجنة التشريعية لم نأخذ منهجا متطرفا في إلغاء رد الإعتبار ولكن ربطناها بحكم القاضي، فإن كان الجرم 7 سنوات تحتاج تنتظر 7 سنوات حيث كان معيارا مرنا يعيد الإنسان إلى وظيفته وممارسة دوره الاجتماعي.

وأضاف: هناك رسالة أخلاقية في رد الاعتبار إذ نقدم الاحترام ونرد الاعتبار لكوكبة رائعة ضحوا بمقاعدهم وحرياتهم ولا ننسى أدوار جمعان الحربش وفيصل المسلم ومسلم البراك ووليد الطبطبائي واليوم يرد الاعتبار لهم.. ونقول مرحبا بكم في الحياة السياسية الكويتية.

من جهته، رأى سعود العصفور أن قانون رد الاعتبار يحمل شقا سياسيا لأنه موجه وبشكل واضح لرد اعتبار شخصيات ونشطاء سياسيين يستحقون الدفاع عنهم واليوم هو رد الاعتبار والوفاء لهؤلاء الأوفياء.. وهناك شق إنساني وهذا يجب أن يحظى بالاهتمام لأنه من غير المعقول أن يعاقب من أنهى عقوبته بعقوبة أخرى.

وقال حمد العليان: هذا القانون فيه شق سياسي مستحق يأتي لرد الدين للكثير من السياسين وفيه شق اجتماعي لأنه حرم الكثير من الناس بعد انقضاء عقوبتهم من العودة لأعمالهم.

وقال أسامة الزيد: تعديل القانون تضمن تقليص مدة رد الاعتبار وهو ما يؤكد على العودة الى الانخراط في المجتمع.. وأقول للحكومة تصويتكم من عدمه لن يكون محل خلاف وسنواصل خارطتنا التشريعية وسنصوت على هذا القانون في مداولتين.

من جانبه، قال أحمد لاري: القانون يطوي صفحة الماضي ومستحق وطال انتظاره حتى يعود العديد من الزملاء السابقين لممارسة حقوقهم السياسية.. كما أن القانون يعطي مجالا للمفرج عنهم وفرصة جديدة في ممارسة حياتهم الطبيعية.

وأشار عبدالله فهاد إلى ان «هذا القانون ضمن أولويات الأمة وقدمناه على غيره من القوانين وهذا الأمر سوف يدفع مسيرة الإصلاح السياسي».

من جهته، قال عبدالهادي العجمي إن «عودة السياسيين المخلصين برد الاعتبار جزء مهم وأصيل لحماية فكرة الإصلاح في الكويت».

ولفت عبدالعزيز الصقعبي إلى أنه «بعد تنفيذ العقوبة قد يصل رد الاعتبار الى 10 سنوات وخلالها لا توظيف في القطاع العام ولا في الخاص بمعنى أنه إعدام وعزل اجتماعي.. وتعديل المدد لتتناسب مع العقوبة هو أمر مستحق».

وقال خالد الطمار: «قانون رد الاعتبار مهم ولهذا يجب علينا إقراره في المداولتين وطي هذا الملف لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين».

من جانبه، قال بدر نشمي: رسالتي لرئيس الحكومة نحن بيننا وبينكم خارطة طريق اجتمع عليها الجميع وسمعت أنباء بأن الحكومة ستمتنع عن التصويت أو سترفض القانون وعليك تحمل المسؤولية.

بدروه رأى فلاح الهاجري ان «هذا القانون هو رائد في فكرته ويخدم جميع الشرائح وهو رأس تصحيح المسار كما أنه يلغي العزل السياسي ويطوي صفحة من الإقصاء».

وقال مهلهل المضف: قانون رد الاعتبار تصحيح لإجراءات غير صحيحة تمت.. ويأتي في ظروف حالية وقوانين يجب تطويرها.

وأشار فارس العتيبي إلى ان «مجلس الأمة يمارس اليوم دوره الحقيقي وينتصر للدستور من خلال هذا القانون والقوانين الأخرى التي يتم إقرارها».

ولفت داود معرفي إلى ان «استخدام القوانين في قمع الناس أمر غير مقبول.. ويجب أن نشتغل على قوانين تقييد الحريات».

وقال حمد المطر: آن الاوان لرد الاعتبار لكوكبة من الشباب وهذه القاعة كانت لسياسيين لهم مواقف مشرفة ولا يجوز منعهم من الانتخاب والتصويت وعلى رأسهم ضمير الأمة مسلم البراك وإخوانه.. وموافقة المجلس على القانون بالمداولتين هو جزء من الوفاء.

وأشار جراح الفوزان إلى ان الكويت اليوم تنتظر موقفا تاريخيا من مجلس الأمة.. وقانون رد الاعتبار ليس للسياسين فقط بل هو لتصحيح المسار السياسي وعلى رئيس الحكومة الالتزام بالخارطة التشريعية.

وقال محمد الحويلة: قانون رد الاعتبار من التشريعات الهامة التي تحقق العدالة الاجتماعية لرموز وطنيين وشباب ضحوا من أجل الدفاع عن المكتسبات.. وندعو المجلس لإقراره في مداولتين.

من جانبه قال محمد هايف: قدمنا تعديلاً على إضافة الذات الإلهية والأنبياء نفس ما قدمنا في قانون المفوضية العليا والانتخابات.. هناك استفسار في شأن غرامات الشرف والأمانة هل للقضايا الخاصة بهما تفسير لديكم؟

وعقب مهند الساير ردا على محمد هايف: كل الملاحظات نأخذها الاعتبار ومسألة الغرامة نحن على قناعة بأنه يعالج المشكلة وللاحتياط سيتم وضع

مداخلة شمس

الشاهين يدلي بدلوه

كلمة حمدان العازمي خلال الجلسة